رئيس المركز المختص أكد على أهمية التعاون والتنسيق بين المركز والجهات المعنية والدول الشقيقة والصديقة

بوعركي: بناء منظومة فاعلة تحمي مصالح الكويت من المخاطر السيبرانية

أكد رئيس المركز الوطني للأمن السيبراني اللواء ركن متقاعد مهندس محمد بوعركي أمس الاثنين حرص المركز على بناء منظومة وطنية رائدة وفاعلة تدعم وتعزز التنمية والازدهار والاقتصاد في دولة الكويت.

وقال اللواء بوعركي في لقاء مع «كونا» إن تلك المنظومة من شأنها حماية مصالح الكويت الوطنية من المخاطر والتهديدات السيبرانية الداخلية والخارجية بالتعاون والتنسيق بين المركز والجهات المعنية والدول الشقيقة والصديقة.

وأوضح أن الهدف الرئيسي من المركز الذي أنشئ بموجب المرسوم رقم 37 لسنة 2022 هو وجود مظلة وطنية مسؤولة عن تأمين وحماية الشبكات المعلوماتية وشبكة الاتصالات ونظم المعلومات ومعليات جمع وتبادل المعلومات باستخدام أي وسيلة إلكترونية والتعاون مع الجهات الحكومية المدنية والعسكرية والأمنية ومؤسسات القطاع الخاص داخل دولة الكويت ذات الصلة باختصاصات المركز.

وعن أهداف المركز المنبثقة من المرسوم لفت إلى أهمية حماية المصالح الحيوية في الفضاء السيبراني والإشراف على بناء القدرات الوطنية المتخصصة في مجال الأمن السيبراني وحماية ومراقبة الأصول والبنية التحتية الحيوية والمعلومات الوطنية والشبكة المعلوماتية في الكويت وإتاحة سبل التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف الجهات المحلية والدولية في مجال الأمن السيبراني.

وأفاد اللواء بوعركي بأن المركز يهدف كذلك إلى تطوير فرق وعمليات الأمن السيبراني وتقديم الدعم والاستشارة اللازمين وتنسيق جهود الاستجابة وتدخل المركز عند الحاجة وإنشاء قاعدة بيانات بالتهديدات الإلكترونية بمشاركة الجهات المختصة.

وذكر أن الهدف يشمل كذلك وضع الضوابط اللازمة لمنع أي محاولات لإعاقة أو تعطيل أو تخريب البنية التحتية الحيوية وشبكات الاتصالات ونظم المعلومات في الدولة واتخاذ ما يلزم لمواجهة كل التهديدات الإلكترونية سواء كانت من داخل الدولة أو خارجها.

بهدف لإيجاد مظلة وطنية مسؤولة عن تأمين وحماية الشبكات المعلوماتية وشبكة الاتصالات ونظم المعلومات

تطوير فرق لتقديم الدعم والاستشارة اللازمين وتعزيز الاستجابة وإنشاء قاعدة بيانات بالتهديدات الإلكترونية

محمد بوعركي

وعن استراتيجية المركز أشار إلى أنها منبثقة من رؤية (كويت 2035) «لذا نسعى في رؤيتنا إلى تحقيق وخلق فضاء سيبراني آمن ومرن يدعم ويعزز التنمية والازدهار والاقتصاد ويحمي المصالح الوطنية».

وبين أن رسالة ومهمة تحقيق تلك الرؤية تتمثلان في قيام المركز بكوادره الوطنية المحترفة بالتعاون مع الجهات المحلية والدولية ببناء منظومة وطنية رائدة وفاعلة تدعم وتعزز التنمية والازدهار في الدولة وتحمي مصالحها الوطنية من المخاطر والتهديدات السيبرانية الداخلية والخارجية والقيم التي ينطلق منها المركز في سبيل تحقيق الرؤية ومهمته هي الاحترافية والتعاون والريادة والإبداع.

وقال اللواء بوعركي إن المركز يسعى لتحقيق رؤيته الاستراتيجية الوطنية من خلال عدد من الركائز الاستراتيجية هي (حوكمة وطنية فاعلة) و(منظومة أمنية قوية ومرنة) و(التعاون مع الشركات المحلية والدولية) و(مجتمع واع ومثقف سيبرانيا) و(قدرات وطنية بمستويات عالمية).

وأوضح أن (الحوكمة الوطنية الفاعلة) تهدف إلى خلق بيئة تشريعية تحمي المصالح الوطنية وتدعم وتعزز التنمية والازدهار وتطوير بيئة تنظيمية تنظم العلاقة والمسؤوليات والاختصاصات بين المركز ومؤسسات الدولة المختلفة وخلق قيادات وطنية فاعلة.

وتابع أن المركز يهدف من خلال وجود (منظومة أمنية قوية ومرنة) إلى حماية الكويت من التهديدات السيبرانية والتصدي لهجماتها بناء على تحليل وإدارة المخاطر السيبرانية وحماية الأفراد وخصوصياتهم وهوياتهم الرقمية من مخاطر وجرائم الفضاء السيبراني والوصول لمرتكبي المخالفات والجرائم التي تقع في الفضاء السيبراني أو تنفذ من خلاله مع القدرة على إثبات الجريمة بالتعاون مع جهات انفاذ القانون.

ولفت إلى أن الهدف من التعاون مع الشركات المحلية والدولية هو تعزيز التبادل المعلوماتي والجنائي على المستويين المحلي والدولي مشددا على أهمية رفع وتعزيز مستوى الثقافة الأمنية السيبرانية على المستوى الوطني وتضمين مفاهيم ومواضيع الأمن السيبراني بالمناهج التعليمية وصولا إلى مجتمع واع ومثقف سيبرانيا قادر على حماية نفسه واستخدام شبكة الإنترنت بأمان.

وضع الضوابط اللازمة لمنع أي محاولات لإعاقة أو تعطيل أو تخريب البنية التحتية وشبكات الاتصالات

تحقيق وخلق فضاء سيبراني آمن ومرن يدعم ويعزز التنمية والازدهار والاقتصاد ويحمي المصالح الوطنية

وأردف اللواء بوعركي أن المركز يهدف إلى تحسين مركز الكويت في المؤشرات الدولية ومنها مؤشر الأمن السيبراني الدولي وبناء مركز للتدريب والتميز السيبراني بمعايير عالمية وتطوير كوادر بشرية وطنية لتمكينهم من تنفيذ مهامهم باحترافية وتعزيز صناعة الأمن السيبراني الوطنية وتعزيز البحث العلمي والتطوير والدراسات في مجالات الأمن السيبراني.

وعن لائحة الإطار الوطني العام للبيانات الإلكترونية التي صدرت أخيرا أفاد بأن الغرض من هذه اللائحة وضع إطار وطني منهجي عام لتصنيف البيانات الإلكترونية وفقا لمستوى حساسيتها وأهميتها لضمان حماية البيانات والمعلومات الإلكترونية وخصوصيتها وضمان استخدامها وفق السياسات واللوائح المعمول بها.

وذكر رئيس المركز الوطني للأمن السيبراني أن هذه اللائحة تنطبق على جميع البيانات الإلكترونية التي يتم إنشاؤها أو تخزينها أو معالجتها بواسطة موظف أو طرف ثان متعاقد معه او طرف ثالث.

وبين أن الجهات المعنية التي سيتعامل معها المركز وتقع على عاتقها مسؤولية الالتزام باللائحة هي الجهات الحكومية المدنية والعسكرية والأمنية ومؤسسات القطاع العام والخاص داخل الكويت ذات الصلة باختصاصات المركز والجهات الأخرى التي يحددها رئيس مركز وفقا لاحكام المرسوم رقم 37 لسنة 2022.

وفيما يخص السياسة العامة أكد أهمية التزام الجهات المعنية بتصنيف البيانات الإلكترونية بتحديد مستوى حساسية وأهمية البيانات والمعلومات الإلكترونية الخاصة بها بناء على طبيعتها وفقا للمعايير التفصيلية التي تضعها الجهات المعنية وبما يتوافق مع الإطار العام لهذه اللائحة.

وقال اللواء بوعركي إن المركز يعكف حاليا على إعداد إطار العمليات السيبرانية والحوكمة الوطنية الذي سينظم علاقة المركز مع الجهات المعنية والإطار الوطني العام لخصوصية البيانات الإلكترونية لاستكمال بناء حجر الأساس الذي سيعتمد عليها المركز في سبيل تحقيق اختصاصاته.

وأعرب عن تطلع المركز إلى تعزيز التعاون مع المختصين ومع مؤسسات الدولة المختلفة ومع الدول الشقيقة والصديقة في مجال الأمن السيبراني كما يحرص على دعم التحول الرقمي في الكويت ليكون تحولا آمنا وتمكين أفراد المجتمع من الاستخدام الآمن لأجهزتهم الذكية وشبكة الإنترنت.

تتمات

مجلس الوزراء

المناسبة نحو تحديد أفضل السبل لتشغيل ميناء مبارك الكبير، وإدارته بالكفاءة المطلوبة بهدف تحقيق الغايات المنشودة منه.

جاء ذلك خلال الاجتماع الأسبوعي الذي عقده مجلس الوزراء أمس، برئاسة سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء، واستعرض فيه أيضا على جدول أعمال الجلسة الخاصة المقرر أن يعقدها مجلس الأمة اليوم الثلاثاء، والمخصصة لمناقشة برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السابع عشر « 2027–2023»، تحت عنوان «تعديل المسار .. اقتصاد منتج ورفاه مستدام»، مؤكداً التزام الحكومة بأحكام الدستور وتكريس مبدأ التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وترسيخ قواعد العمل المشترك البناء لتحقيق الإنجازات والتطلعات المأمولة .

وأشاد مجلس الوزراء بروح وأجواء التعاون التي سادت جلسة مجلس الأمة الخاصة، التي عقدت يوم الخميس الماضي الموافق 13 /7 /2023، والتي أثمرت نتائجها عن إقرار في مداولتين أولى وثانية قانون تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصادياً والموافقة في مداولتين أولى وثانية على تعديل المادة 2 من قانون «114» لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين «عافية».

وجدد مجلس الوزراء التأكيد على حرصه على مد يد التعاون والتنسيق المستمر مع مجلس الأمة، لكل ما فيه خير وصالح الوطن والمواطن .

وتدارس المجلس كذلك توصية اللجنة الوزارية للشئون القانونية بشأن مشروع قانون بإصدار النظام الموحد للنقل البري الدولي، بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقرر مجلس الموافقة على مشروع القانون ورفعه لسمو ولي العهد، تمهيداً لإحالته إلى مجلس الأمة.

من جهة أخرى أحيط مجلس الوزراء علماً بتوصية اللجنة الوزارية التعليمية والصحية والشباب، بشأن التقرير المقدم من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، حول متابعة البرنامج الإنشائي لمشروع مدينة صباح السالم الجامعية بالشدادية عن الأشهر «يناير – فبراير – مارس 2023»، وقد أثنى مجلس الوزراء على الجهود المبذولة من قبل جامعة الكويت للمضي قدما في استكمال مشروع مدينة صباح السالم الجامعية بالشدادية على أكمل وجه.

استقالة العدواني

أشارت إلى توجه بتعيين وزير الكهرباء جاسم الاستاد وزيراً للتعليم بالوكالة.

في سياق ذي صلة أكد النائب مهلهل المضف ان تصريح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عيسى الكندري، عن تلقيه اتصالا من النائب العام لن يمرر مرور الكرام، مستسفر عن اجراءات المجلس الاعلى للقضاء تجاه الواقعة.

وقال المضف في تصريح له أمس : «كلنا تابعنا تصريح الوزير عيسى الكندري، عن تلقيه قبل قبوله للوزارة اتصالا من النائب العام يؤكد فيه أنه بريء من تهمة شراء الأصوات وأنه جرى استبعاده من هذه القضية»

أضاف انه « أمام هذا الحديث نقلت بعض الصحف من مصادر عن النائب العام ينفي وجود اتصال بينه وبين وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء».

وتساءل المضف» بغض النظر عن المضمون هل هذه هي الطريقة التي يقوم بها النائب العام بإيصال رده ورأيه إلى الرأي العام؟».

وقال المضف « النائب العام في هذه الحالة اما صامت أمام ما نسب إليه من نائب رئيس مجلس الوزراء، والصحيفة التي نشرت الخبر، او أنه يمرر رأيه من خلال مصادر إلى الرأي العام».

واعتبر ان « في كلتا الحالتين هذا الأمر لا يليق بمنصب النائب العام الذي تمثله في التعامل مع هذا الحدث».

وتساءل عن إجراءات المجلس الأعلى للقضاء تجاه ما حصل، مؤكدا ان « هذا الأمر سوف نتابعه ولن يمر مرور الكرام».

وأكد المضف أن «هذه المسؤولية هي مسؤولية رئيس الوزراء، فهو المسؤول عن اختيار الحكومة وأعضاء الحكومة والذي لم يراع فيه أبسط المعايير السياسية والأخلاقية في هذا التشكيل».

الملا : برنامج

الذي تنال استناداً عليه ثقة البرلمان في ظل النظم البرلمانية مكتملة الأركان، ولكنه في الكويت للأسف يبقى مجرد متطلب دستوري شكلي وليس لمجلس الأمة حق في منح الثقة للحكومة أو حجبها عنها بناءً على هذا البرنامج، وإنما أقصى ما يمكن فعله تجاه برنامج عمل الحكومة هو إبداء الملاحظات حوله.

وأشارت الحركة إلى أن قرار مجلس الأمة بتحديد جلسة عاجلة اليوم الثلاثاء لمناقشة هذا البرنامج لن يتيح الفرصة الكافية لا للرأي العام لإبداء ملاحظات عليه ولا للنواب لبحثه وتقديم ملاحظات جدية حوله، وإن كان هاجس الاستعجال في الإنجاز ضاغطاً ويسيطر على بعض النواب، فإن مضمون هذا الإنجاز أهم بالنسبة لغالبية المواطنين الذين يرونه مشروطاً بأن يكون لصالحهم لا لصالح قلة تريد الاستئثار بمقدرات البلد ومصير الشعب.

وأشارت الحركة إلى مجموعة من الملاحظات تتمثّل في النقاط التالية:

أولاً: يتجاهل البرنامج مشكلات أساسية يعاني منها غالبية المواطنين والسكان مثل التضخم والغلاء وارتفاع الأسعار والإيجارات.

ثانياً: فيما عدا إشارة عابرة إلى مشروع قانون المفوضية العليا للانتخابات، فقد تجنب البرنامج أية إشارة إلى استحقاقات الانفراج السياسي كالعفو عن المحكومين والمهجرين بسبب قضايا الرأي وإرجاع الجناسي المسحوبة لأسباب سياسية، وكذلك استحقاقات الإصلاح السياسي والانتخابي.

ثالثاً: يضم البرنامج مجموعة من المحاور والبرامج التي صيغ بعضها على نحو واضح وذلك في العناوين التي يتقبّلها الرأي العام الشعبي، بينما جرى التخلي فيه عن بعض العناوين المثيرة للمعارضة الشعبية مثل ضريبة القيمة المضافة، وقد تعمدت الحكومة أن تصيغ مجموعة ليست قليلة من البرامج بعبارات مطاطة عائمة وحذرة قابلة لتفسيرات متفاوتة وملتبسة، خصوصاً تلك التي تتصل ببرامج وتوجهات ومشروعات قد تجد معارضة شعبية بسبب انحيازها الطبقي لصالح قلة من كبار الرأسماليين الطفيليين أو مساسها بمكتسبات اجتماعية شعبية، وذلك لتمرير البرنامج ووضع الناس أمام الأمر الواقع مستقبلاً ويرمى باللوم على عدم الفهم الذي تسبب به هذا الأسلوب المقصود من الحكومة في صياغة النصوص.

الزيد : «الحساب الختامي»

إيراداتها للسنة المالية الجديدة 33 مليار دينار يعود الجزء الأكبر فيها لمؤسسة البترول وشركاتها التابعة، وبلغت تقديرات إيراداتها 25.8 مليار دينار، وتليها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بإيرادات مقدرة بـ 6.5 مليار دينار.

وأوضح أن مصروفات الجهات المستقلة تبلغ 30 مليار دينار، وبطبيعة الحال فإن مؤسسة البترول وشركاتها التابعة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية استحوذتا على النصيب الأكبر من المصروفات، منوها بأن رواتب المتقاعدين في السنة المالية الجديدة تبلغ 4 مليار دينار بزيادة 3 في المئة عن السنة السابقة.

وقال الزيد إن اللجنة وافقت على جميع التعديلات المقدمة من وزارة المالية بخصوص الجهات المستقلة وهي بيت الزكاة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية و»كونا» والصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهيئة الطرق ووكالة مكافحة المنشطات.

وأكد أنه تمت الموافقة على جميع مشاريع قوانين الجهات المستقلة باستثناء معهد الأبحاث ومؤسسة البترول الكويتية، موضحا أن اللجنة رأت استدعاء هذه الجهات لمناقشة بعض التفاصيل في ميزانياتها قبل اتخاذ قرار بشأنها.

وأوضح أنه في ما يتعلق ببعض الحسابات الختامية التي لها أرباح واجبة التوريد لميزانية الدولة فقد وافقت اللجنة على اعتماد حساباتها الختامية للسنة المالية 2021 / 2022، وهي مؤسسة الموانئ وهيئة الاتصالات والهيئة العامة للصناعة ووحدة التأمين.

وأكد أنه تم إرجاء الحساب الختامي لمؤسسة البترول لمزيد من الدراسة وخصوصا أن هناك ملاحظات فنية تتعلق بالعسر المالي لمؤسسة البترول، ووجود خطط في برنامج عمل الحكومة الذي قدم لمجلس الأمة لتعزيز الإنتاج النفطي والغاز.

وبين أن اللجنة تريد التأكد من أن تحويل الأرباح من عدمه لا يؤثر على الملاءة المالية للمؤسسة وبالتالي لا يؤثر على أنشطتها، حتى وإن استدعى الأمر تكليف ديوان المحاسبة للوقوف على الرأي الفني السديد.

وأوضح أنه في ما يتعلق بأرباح الصندوق الكويتي للتنمية فسيتم ترحيل نصيب المؤسسة العامة للرعاية السكنية بواقع 29 مليون دينار.

وأكد أن إقرار الميزانية المتضمن لبرنامج عمل الحكومة المقدم لمجلس الأمة لا يعني بأي شكل من الأشكال أن يكون صك بعدم مساءلة الحكومة، بل ستكون هناك مساءلة في حال وجود أي مخالفات أو ملاحظات أثناء تنفيذ الميزانية.

من جانب آخر، أكد الزيد أن التوافق الحكومي – النيابي سيستمر لتحقيق طموحات الشعب الكويتي، مبينا أن اللجنة التنسيقية ما بين الحكومة والمجلس اتفقت على 4 قوانين تم إقرار 2 منها، وسيتم إقرار بقية القوانين المتفق عليها.

المسعود : ترقبوا

وتوج السعي بإقرار قانون تأسيس شركات إنشاء مدن سكنية وتنميتها اقتصاديا»

وبين أن هذا القانون بعد جهد جهيد والتعاون مع الحكومة تم إقراره وخروجه إلى حيز التنفيذ، مضيفا أنه سيحقق استقرارا أسريا وأمنا اجتماعيا ومستوى عال من الجودة والخدمات وتنمية اقتصادية من خلال مستثمرين سيدخلون شراكة في هذا المشروع بالإضافة إلى المواطنين والقطاعات الحكومية».

أضاف أنه بعد إقرار القانون ستكون هناك طفرة في المدن الجديدة ، سواء في المناطق السكنية أو المناطق الخدمية والتجارية والاستثمارية، موضحاً أن هذه المدن ستحقق نقلة نوعية بأحدث ما توصل إليها العالم في تصميم وبناء وتنفيذ المدن الإسكانية.

وذكر انه ستكون هناك بنية تحتية عالية المستوى ومدن ذكية، مشدداً على ضرورة أن تسرع الحكومة في إصدار اللائحة التنفيذية خلال 3 أشهر القادمة وأن يكون هناك فريق عمل حكومي محترف لتنفيذ ومتابعة المشروع الإسكاني الضخم.

وقال إن القانون يحدد إطاراً عاما من خلال إنشاء وحدات سكنية وإيجاد خدمات واستثمار، إلا أن التنفيذ جانب مهم على الحكومة أن تدرك أهميته.

وسلط المسعود الضوء على قضية الطاقة، مشيراً إلى أنه في ظل الإمكانيات الحالية لا يمكن أن يتم تمويل الطاقة الكهربائية بالوضع الحالي.

وشدد على ضرورة أن تبدأ الحكومة بإعداد دراسات الجدوى لمشاريع الطاقة الكهربائية، مبينا أن هناك مشاريع لإنشاء محطات قوى كهربائية لتمويل مثل هذه المشاريع الضخمة.

«السكنية» : استمرار

وأعلنتالمؤسسة في بيان صحفي أمس أنه وبناء على قرار مجلس الإدارة وتوجيهات وزير الدولة لشؤون الإسكان، تدارست عدد من قطاعات المؤسسة الخطوة بالتعاون مع إدارة الشؤون القانونية بالمؤسسة للخروج في صيغة نهائية تسمح بعدم إيقاف الصرف عن الفئة المذكورة.

وذكرت أن المشمولين بالقرار الوزاري سمح لهم صرف بدل الايجار من شهر مايو 2021، باعتباره استحقاقا قانونيا بناء على القرار الوزاري مبينة أن ادارة بدل الإيجار ستقوم باتخاذ اللازم بشأن تنفيذ قرار مجلس الإدارة.

إسرائيليون يرفضون

وعقب خروجه من المستشفى – أمس الأحد – ترأس نتنياهو اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي بعد تأجيله بسبب نقله إلى المستشفى يومي السبت والأحد.

واستهل نتنياهو الجلسة بشن هجوم قوي على رسائل الرفض التي وقعها قادة ومجندون من جيش الاحتلال الإسرائيلي وجيش الاحتياط، وقال «في الدول الديمقراطية، يخضع الجيش للحكومة وليس العكس، بينما في النظام العسكري تكون الحكومة تابعة للجيش، أو لمجموعة داخل الجيش بتعبير أدق، وهذا هو الفرق الأساسي بين الديمقراطية والنظام العسكري».

واعتبر نتنياهو أن رفض الخدمة العسكرية والدعوات للامتناع عن الامتثال لأوامر الاستدعاءات من الجيش «بحد ذاتها مخالفة للديمقراطية والقانون»، وقال أمام الاجتماع إن «التحريض على العصيان، والعصيان في حد ذاته، مخالف للديمقراطية، ولا يمكن أن تكون هناك جماعة داخل الجيش تهدد الحكومة المنتخبة. ولن تقبل الحكومة الرفض وستعمل ضده لضمان سلامة أبنائنا».

أضاف : «لا يمكن لمجموعة داخل الجيش أن تهدد الحكومة المنتخبة وتقول: إذا لم تفعلوا ما نريد، فسوف ننزع المقبس عن الأمن، تماما كما أنه لا يمكن لموظفي شركتي الكهرباء والمياه، تهديد الحكومة إذا لم تشرّع كما يحلو لهم، فإنهم سوف يغرقون الدولة في العتمة ويمنعون الماء عن مواطني إسرائيل».

وشن وزراء في حكومة نتنياهو هجوما على المتظاهرين ضد خطة إضعاف القضاء، وعلى الدعوات لـ»يوم مقاومة» للتشريعات القضائية وأنشطة احتجاجية ستنطلق غدا الثلاثاء في جميع أنحاء البلاد.

وفي المقابل، قال زعيم المعارضة في إسرائيل يائير لبيد إن الحكومة تقود البلاد نحو كارثة، ودعاها لوقف التعديلات القضائية والتوصل إلى تسوية.

من جهتها، أصدرت مجموعة «احتجاج جنود الاحتياط» التي تشارك في تنظيم الاحتجاجات والمظاهرات على خطة إضعاف القضاء، بيانا مقتضبا جاء فيه أنه «أقسمنا على أن نخدم المملكة، وليس الملك».

واعتبرت المجموعة أن «نتنياهو أصبح يدرك حجم الأحداث. الآلاف من جنود الاحتياط لن يسمحوا له بتحويل إسرائيل إلى دكتاتورية والقضاء على جيش الشعب».

وشددوا على أن نتنياهو «فقد شرعيته»، واعتبروا أن «رئيس الحكومة الذي يهتم لأمر جنوده لا يتخلى عنهم ويتركهم لمواجهة مصيرهم في محكمة العدل الدولية في لاهاي».

بدورهم، قال رافضو الخدمة العسكرية من عناصر الاحتياط التابعين لوحدة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، ردا على نتنياهو : «خدمنا على مر السنين في القوات النظامية وقوات الاحتياط في ظل حكومات مختلفة، بما في ذلك تلك التي روجت لسياسات تخالف توجهاتنا».

في غضون ذلك، ذكرت القناة الـ12 الإسرائيلية أن منظمي الاحتجاجات يعتزمون الإعلان عن تجنيد أكثر من 20 ألف شخص يرفضون التطوع في قوات الاحتياط التابعة لمختلف التشكيلات العسكرية في الجيش الإسرائيلي، بما في ذلك وحدات النخبة، مضيفة أن منظمي الاحتجاجات جمعوا تواقيع بأسماء جميع هؤلاء الرافضين للخدمة العسكرية احتجاجا على إضعاف القضاء.

وكان وزير الدفاع الإسرائيلي قد عقد أمس الأحد اجتماعا عاجلا مع كبار المسؤولين في الجيش الإسرائيلي، لمناقشة تأثير الاحتجاجات المتصاعدة على خطة إضعاف جهاز القضاء، على كفاءة الجيش الإسرائيلي، في ظل اتساع ظاهرة التهديد برفض الخدمة العسكرية في قوات الاحتياط والقوات النظامية، إذا أقر الائتلاف الحكومي تشريعاته القضائية.

ونقلت صحيفة هآرتس الإسرائيلية اليوم عن ضباط رفيعي المستوى في جيش الاحتلال قولهم «إن ضرر التعديلات القانونية على التماسك الداخلي في الجيش الإسرائيلي ملموس بالفعل».

وفي سياق متصل، قال موقع «أكسيوس» أمس الاثنين إن الرئيس الأميركي جو بايدن أجرى اتصالا هاتفيا برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بعد تزايد الاحتجاجات المناهضة للتعديلات القضائية في إسرائيل، ووجه له دعوة لزيارة البيت الأبيض قريبا.

وزير خارجية تونس

الكويت وتونس، وأوضح أن تلك السياسة المشتركة دائما ما تتدخل لإيجاد الحلول والصلح، وفق أجندات واضحة واضعة في اعتبارها القضايا الإنسانية العادلة «فتونس سعيدة جدا بما يجمعها مع الكويت من قواسم مشتركة».

وحول زيارته الرسمية للبلاد ولقاءاته مع المسؤولين الكويتيين على كافة المستويات، أفاد أن هذه اللقاءات كانت امتدادا لأواصر العلاقة «الطيبة مع الإخوة في الكويت، جرى خلالها بحث تطوير وتعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية»، وشكلت فرصة لشرح الأوضاع في تونس والتحديات المختلفة التي تواجهها وإيجاد حلول لها في إطار مشترك.

وحول الاستثمارات الكويتية في تونس وطرق تعزيز الفرص الاستثمارية، قال الوزير التونسي إن بلاده حريصة على إرساء مناخ إيجابي للمستثمرين، لاسيما الكويتيين مؤكدا أن تونس عازمة على تطوير القوانين التي من شأنها زيادة فرص الاستثمار الأجنبي.

وعن رؤية بلاده للأوضاع في المنطقة خصوصا ليبيا والسودان، أكد عمار حرص تونس على تقريب وجهات النظر بين الفرقاء وأن تتدخل دائما بالصلح مبينا مصلحة بلاده في أن تستقر الأوضاع في هذين البلدين الشقيقين.

وكان وزير الخارجية لشؤون الهجرة والتونسيين في الخارج نبيل عمار قام أمس بزيارة رسمية للكويت، التقى خلالها رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون ووزير الخارجية الشيخ سالم الصباح والعديد من المسؤولين في الدولة.

«الدعم السريع»

أنباء العالم العربي : «أتوقع أن يكون هناك اتفاق على وقف شامل لإطلاق النار، ومن ثم البدء بحوار وعملية سياسية شاملة لحل الأزمة من جذورها، وذلك قبل نهاية الشهر الجاري».

أضاف «المفاوضات جارية حاليا برعاية سعودية أميركية في جدة، والجيش أعلن استعداده للمفاوضات المباشرة مع الدعم السريع، ونحن أبلغناهم أنه بقدر استعدادنا للحرب نحن مستعدون للسلام».

وأشار إبراهيم إلى أنه «يتوقع أن يكون هناك تطور كبير وإيجابي على صعيد المفاوضات في الأيام القادمة».

كذلك، أكد أن قوات الدعم السريع مستعدة لتقديم أي «تنازلات تؤدي إلى تحقيق مصلحة الشعب وتؤمن استقرار البلاد عبر نقل السلطة إلى المدنيين».